إصلاح الشراء العام في لبنان
PUBLIC PROCUREMENT REFORM IN LEBANON

تقرير دوري

تشرين الأول - كانون الأول 2022

إصلاح الشراء العام في لبنان
التقرير الدوري حول تقدّم المسار الاصلاحي

تمّ إعداد هذا التقرير من قبل أمانة سرّ اللجنة الوزارية[1] المكلفة متابعة إصلاح الشراء العام[i]

محطّات رئيسية

- **اجتمعت اللجنة الوزارية المكلّفة متابعة تقدّم مسار إصلاح الشراء العام برئاسة وزير المالية في 7 تشرين الثاني 2022.** وللتذكير، فقد كان مجلس الوزراء قد أصدر في 8 شباط 2022 القرار رقم 14 شكّل بموجبه لجنة وزارية برئاسة وزير المالية وعضوية وزراء الأشغال العامة والنقل، والداخلية والبلديات، والصناعة، والبيئة، والاقتصاد والتجارة، ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تتضمّن مهامها 1) مراجعة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام تمهيداً لإقرارها، 2) تيسير تنفيذ خطة العمل الإصلاحية بما فيه التواصل مع الجهات الدولية، 3) متابعة وضع المراسيم والنماذج التطبيقية المتعلقة بقانون الشراء العام. وقد تمّ تكليف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ليضطلع بدور أمانة سرّ اللجنة بموجب القرار عينه.

- **بعد مرور ستة أشهر على إقرار الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل من قبل مجلس الوزراء (قرار رقم 66، تاريخ 20 أيار 2022) ما زال تنفيذ الاستراتيجية والخطة يفتقر إلى الدعم والتمويل المنتظم من قبل الجهات الدولية الشريكة.** فالدعم الحالي ضئيل مقارنة بضرورات الدعم الفني والمالي والبشري التي تحتاجها الخطّة والمعنيّون بتنفيذها لاسيما 1) المنسق الوطني للمسار الاصلاحي أي معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي؛ 2) هيئة الشراء العام التي أنشئَت حديثاً؛ 3) هيئة الاعتراضات التي لم تُنشأ بعد؛ 4) المنصّة المركزيّة للشراء الالكتروني لدى هيئة الشراء العام؛ 5) التدريب الإلزامي المكلّف به معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

- إنّ **النقص الحاد في الموارد وعدم تأمين الدعم اللازم أدّى إلى إبطاء التقدّم على أكثر من محور، وهو بات يعرّض مسار إصلاح الشراء العام للخطر؛ خطر التوقف أو في أسوأ الأحوال خطر السير في اتجاه معاكس للإصلاح عبر اقتراح تعديلات غير علمية وغير مدروسة على نص القانون رقم 244، أو التهرب من تطبيقه، مما يضرب عرض الحائط المكاسب الوطنية التي أحرزها لبنان بإقرار** هذا القانون العصري.

- يُذكر أنّ إصلاح الشراء العام هو **أحد ركائز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان التي أقرتها الحكومة في أيار 2020.** وهو محفّز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأفق 2030 التي التزم بها لبنان كغيره من الدول عام 2015 والتي ضمّنها في البيانات الوزارية للحكومات المتتالية والخطط الوطنية القطاعية. ويُعتبر دور الشركاء الدوليين محوريًا لتوفير بيئة متماسكة وعمليّة للإصلاح ليكون محققاً للأهداف السياساتية التي تؤمن للبنان التعافي الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتطوير المؤسسات.

[1] شكّلت اللجنة الوزارية برئاسة وزير المالية وعضوية وزراء الأشغال العامة والنقل، والداخلية والبلديات، والصناعة، والبيئة، والاقتصاد والتجارة، ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 14، تاريخ 8 شباط 2022.

دعوة للاستجابة

يُعدّ الدعم الفوري والمنسَّق والمتزامن من الجهات الدولية أمرًا بالغ الأهمية من أجل :

- **توفير الدعم والمساندة التقنية للمؤسّسات المعنيّة بتنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لإصلاح الشراء العام وتنسيق الاصلاح؛**
- **مواصلة الحوار المنظّم مع المؤسسات المعنيّة في القطاعين العام والخاص وفي المجتمع المدني ومع صنّاع القرار؛**
- **الحوار والتنسيق المؤسساتي للحد من مقاومة التغيير وضمان التنفيذ السليم للإصلاح على المستويات كافة؛**
- تصميم تدريب مستمرّ ومتخصّص عالي الجودة وتوفيره لكافة المعنيين، مع استخدام الأساليب والتقنيات التعلّمية الحديثة لضمان نجاح عمليّة التحوّل؛
- **مواكبة مؤسسات الدولة المعنية بتنفيذ قانون الشراء العام** من خلال توفير المساندة الفنية المتخصصة؛
- تصميم المنصة الإلكترونية المركزية وتشغيلها؛
- **رفع مستوى الوعي بين الجهات الاقتصاديّة الفاعلة (المهن الحرة، مجتمع الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة) والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الاقتصادية من أجل تمتين المشاركة المجتمعية الفاعلة في تقدّم الإصلاح.**

1. تأخير ملحوظ يضع مسار الإصلاح في خطر

خلال الفترة الممتدّة من **تشرين الأول إلى كانون الأول 2022**، استمرّ العمل لمواكبة دخول قانون الشراء العام رقم 2021/244 حيّز التنفيذ على 8 محاور عمل (الشكل رقم 1) مستقاة من الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل التنفيذية.

الشكل رقم 1: محاور عمل الاستراتيجية الوطنية

التقدم على مستوى مجموعات العمل

مجموعة العمل 1: المراسيم ذات الأولوية المكمّلة للقانون

المخرجات	التقدّم	النسبة
هيئة الشراء العام ▪ سلّم رئيس هيئة الشراء العام مرسومين بشأن الهيئة لرئيس مجلس الوزراء (النظام الإداري + النظام المالي) - لم يتم اقرارهما بعد ▪ **مرسومين** بشأن هيئة الشراء العام **(تعيين الهيئة + الهيكل التنظيمي)**	**قيد الإنجاز من قبل هيئة الشراء العام**	50% 20%
هيئة الاعتراضات ▪ **5 مراسيم متعلّقة بهيئة الاعتراضات** (التعيينات + الهيكل التنظيمي + النظام الإداري + النظام المالي + الاجراءات)	**قيد الإنجاز**	30%
7 مراسيم وقرارات مرتبطة بحسن أداء منظومة الشراء العام ▪ قرار هيئة الشراء العام حول وظيفة التدقيق الداخلي (المسودة الأولى فقط) ▪ مرسوم استخدام الاتفاقات الإطارية ▪ مرسوم تشكيل وحدة الشراء لدى الجهة الشارية ▪ مرسوم شروط قبول العقد في حال وجود نواقص ▪ مرسوم التوصيف الوظيفي والكفايات والتوظيف ▪ مرسوم الشراء العام المستدام ▪ مرسوم الشراء الإلكتروني	**لم يبدأ**	5%

مجموعة العمل 2: دفاتر الشروط النموذجية

تشمل عملية تطوير دفاتر الشروط النموذجية الصياغة والتشاور مع المعنيين، والمراجعة، وتدريب الجهات المعنية على استخدامها.

المخرجات	التقدّم	النسبة
▪ 3 دفاتر شروط نموذجية خاصة بالسلع والأشغال والخدمات	قيد الإنجاز (المنسّق الوطني وهيئة الشراء)	%60
▪ 3 دفاتر شروط مبسّطة خاصة بالسلع والأشغال والخدمات	قيد الإنجاز (المنسّق الوطني وهيئة الشراء)	%30
▪ 3 دفاتر شروط خاصة بالاتفاقيات الإطارية - الأشغال الصغيرة والسلع والخدمات الاستشارية	قيد الإنجاز	%10
▪ دفاتر شروط نموذجية قطاعية	لم يبدأ	%0

مجموعة العمل 3: الإرشادات العملية والنماذج

نظراً لما ينصّ عليه القانون 244 من ممارسات وطرق شراء جديدة، فإنه من الضروري تلبية حاجات الجهات الشارية لجهة الحصول على إرشادات عملية وأدوات عمل تسهل عليها تنفيذ القانون وتساهم في تبسيط الإجراءات.

المخرجات	التقدّم	النسبة
▪ **1** مسوّدة إرشادات عملية حول القانون *تحتاج إلى المراجعة والاختبار والتنقيح والتدريب على الاستخدام*	قيد الإنجاز (المنسّق الوطني وهيئة الشراء)	%50
▪ **2** دليل مبسط حول القانون (الأول موجّه للنواب / الثاني موجّه للمواطنين والمعنيين)	مكتمل (البرلمان اللبناني والمنسّق الوطني بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني)	%100
▪ **+60 أداة عمل ونموذج** *تحتاج إلى المراجعة والاختبار والتنقيح والتدريب على الاستخدام*	قيد الإنجاز (المنسّق الوطني وهيئة الشراء)	%30

مجموعة العمل 4: التدريب والتخصص

جاءت المادة /72/ من قانون الشراء العام في لبنان لتحدّد الجهة المخوّلة بالتدريب المتخصص المستمر الإلزامي لكافة القائمين بمهام الشراء العام المتخصص المستمر الإلزامي لكافة القائمين بمهام الشراء العام، إذ تنص الفقرة الأولى منها صراحة على أن التدريب المتخّصص المستمر والإلزامي تقوم به وزارة المالية – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. بناءً عليه، تابع المعهد مهمّته من خلال منصة "زوم" والجلسات الحضوريّة في مقرّ المعهد وفي مراكز البلديّات في مناطق لبنانيّة عدّة .

تم تدريب حوالي 41٪ من المستفيدين المستهدفين (2030 مشارك من أصل 5000 مستهدف) (الشكل رقم 2 أدناه). ومع دخول القانون حيّز التنفيذ، وبناء على تعميم رئيس الحكومة الرقم 22\2022 تاريخ 16\8\2022 والذي يطلب إخضاع جميع الموظفين المعنيين بالشراء لدى الجهات كافة لدورات تدريبيّة الزاميّة لدى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، **ازداد الطلب على التدريب، خصوصاً من قبل البلديّات والمؤسسات العامة والقوى الامنية.**

بالنظر لشحّ الموارد حدّد المعهد الاولويات التدريبية في المواضيع التقنية وبدأ بتصميم هياكل التدريب لستّة مواضيع أساسيّة للمرحلة المقبلة بالاستناد إلى خبراته وإلى المعايير الدولية.

المخرجات	التقدّم	النسبة
▪ **66** دورة تدريبية تعريفية بالقانون 244 تنتهي باختبار للمعارف	مكتمل (معهد باسل فليحان)	%100
▪ 15 **خبير-مدرّب معتمد** ▪ إعداد **19** مدرباً إضافياً	قيد الإنجاز (معهد باسل فليحان)	%50
▪ **+130** طلب رسمي للتدريب وارد للمعهد من مختلف الجهات المعنية ▪ **2030 مشاركًا في التدريب التمهيدي حول القانون؛ من** أصل 5000 **مستهدف**	قيد الإنجاز (معهد باسل فليحان)	%41
▪ تدريب عن بُعد	لم يبدأ (معهد باسل فليحان)	%0
▪ **تدريب قائم على الكفايات و6 مناهج تدريبية متخصّصة**	لم يبدأ (معهد باسل فليحان)	%20

برنامج تدريب مدربين لاعتمادهم كخبراء-مدربين في الشراء العام

بعد مشاركة **19 مستفيد في برنامج تدريب مدرب في الشراء العام** وتقييم الاداء التطبيقي للمعارف بقانون الشراء العام وتقنيات هندسة البرامج التدريبية للكبار، **استكمل معهد باسل فليحان متابعته لنواة المدربين الجدد وأعدّ منهجية عمل ارتكزت على 3 مراحل** وهي: الملاحظة الناشطة والتدريب المشترك والمجتمع المعرفي للمدربين؛ وتمحورت حول استراتيجيات التعلم الموجّه ذاتياً، والتعلم بالممارسة، وجلسات الحوار، وبرامج تدريبية متخصصة في الشراء العام. أنهى 5 مدربين مرحلة الملاحظات الناشطة وبدأوا بمرحلة التدريب المشترك على أن يستكمل العمل بمخطط البرنامج التطويري الفردي.

الشكل رقم 2

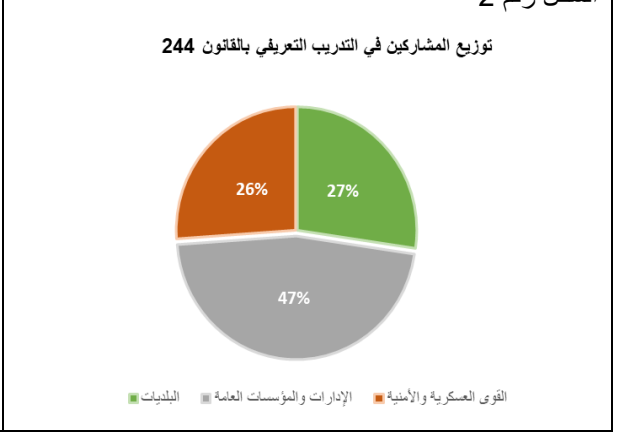

الشكل رقم 3

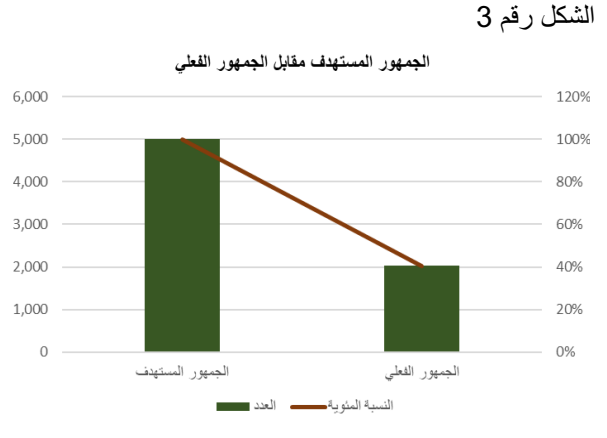

الشكل رقم 4

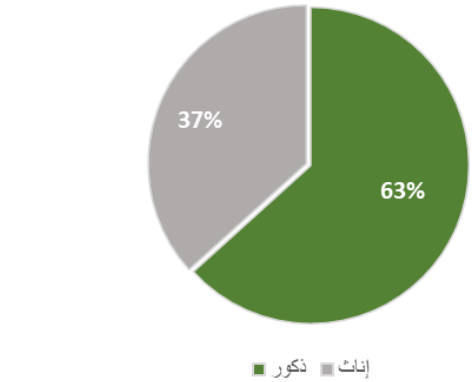

الشكل رقم 5

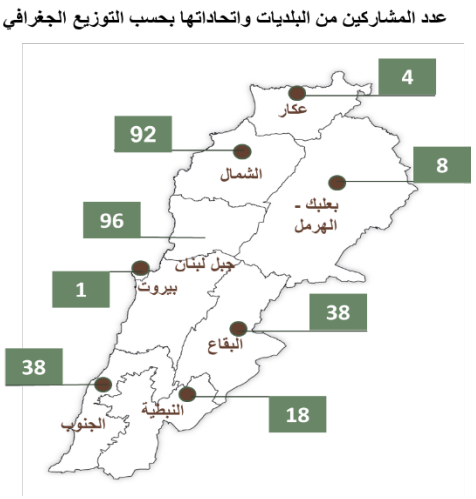

دورات تدريبية تعريفية بقانون الشراء العام

جلسات تعريفية بناء لطلب جهات في القطاعين العام والخاص

- 3 اتحادات بلديات
- 60 ضابط من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي
- 24 مشارك من مصرف لبنان
- 3 جلسات تعريفية بمشاركة 45 موظف من مديرية الصرفيات في وزارة المالية
- جلستين تعريفيتين في نقابتي المحامين والمهندسين في بيروت

القوى الأمنية والعسكرية

4 دورات تدريبية شارك فيها 122 من ضباط وعناصر المديرية العامة لقوى الامن الداخلي؛

دورة تدريبية شارك فيها 15 ضابط في المديرية العامة للأمن العام

11 دورة تدريبية شارك فيها 264 من ضباط وعناصر الجيش اللبناني

البلديات واتحادات البلديات

تعريف 555 من رؤساء البلديات وكبار المسؤولين والعاملين فيها على القانون وأحكامه من خلال تدريب حضوري في مراكز الاتحادات وتدريب عن بعد عبر منصة زوم.

الوزارات والمؤسسات العامة

27 دورة تدريبية عبر "زوم" حول القانون؛ 899 مشاركاً

دورات تدريبية حضورية في المؤسسات العامة: المركز التربوي للبحوث والانماء، مستشفى رفيق الحريري، مصرف لبنان، شركة الاتصالات تاتش، ادارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية

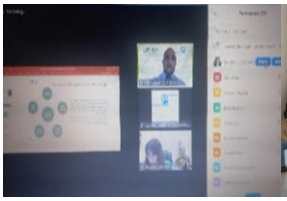

مجموعة العمل 5: التواصل ورفع الوعي

10٪ تقدم

للحفاظ على الالتزام والمشاركة، والحد من مقاومة التغيير، ولتسهيل الحوار مع صانعي القرار والمؤثرين في المجتمع، يحرص المنسق الوطني للإصلاح -معهد باسل فليحان- على تفعيل حوار مجتمعي حول أولويات وتحديات الإصلاح بمختلف ومكوناته. هناك ضرورة لحشد الموارد من أجل تطوير خطة تواصل استراتيجية وتنفيذها تسمح بإشراك المعنيين بشكل متماسك وفعال.

الحوار بين المؤسسات حول إصلاح الشراء العام

استكمالًا لجهود التدريب، ومن أجل تسهيل تنفيذ القانون والحفاظ على مستوى جيّد من الالتزام بالإصلاح والحدّ من مقاومته، **أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي حوار مؤسساتي مع المعنيين** من خلال حلقات عمل **واجتماعات دورية** مع:

- وزارة المالية (المدراء وكبار المسؤولين من 3 مديريات: الموازنة والصرفيات والمحاسبة العامة)
- وزارة الداخلية والبلديات (الوزير وكبار المسؤولين)
- ديوان المحاسبة (الرئيس والقضاة)
- هيئة الشراء العام (الرئيس وفريق العمل)
- وزارة الدفاع الوطني والجيش اللبناني (ضباط ممثلين عن المديرية العامة للإدارة، المفتشية العامة والقوامة)

مجموعة العمل 6: المنصة الإلكترونية المركزية

0٪ تقدم

بعد تعثر التقدّم على صعيد إنشاء منصة الكترونية مركزية لدى هيئة الشراء العام بسبب الإجراءات الإدارية التي عاقت تنفيذ هبة من "شراكة المشتريات العالمية Government Procurement Partnership GPP، بإدارة البنك الدولي، لإنشاء المنصة، **لم يحصل أي مستجد على هذا الصعيد.** حاليًا، تقوم هيئة الشراء العام باستخدام موقعها الالكتروني لتأمين النشر الفوري، إلى حين إنشاء وتشغيل المنصة. يُعتبر **وجود منصة إلكترونية مركزية عنصرًا أساس لتنفيذ أحكام قانون الشراء العام بشكل فعّال ولتحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة.** عليه، يجب تطوير المنصة وتشغيلها في أقرب وقت للسماح بالنشر الصحيح للمعلومات والإشعارات والتوجيهات وتحليل البيانات وإعداد التقارير بشكل منتظم.

مجموعة العمل 7: إدارة المخاطر

تضمنت الإستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام الحاجة إلى إستراتيجية وأدوات لإدارة المخاطر في الشراء العام .

يسلط موجز السياسات، الذي طوّرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع المنسق الوطني للإصلاح، **الضوء على أهمية هذا المفهوم وتقديم توصيات نحو تطوير استراتيجية متخصصة لإدارة مخاطر تتناسب مع الواقع الوطني والممارسات الدولية الجيّدة. تمّ تطوير الموجز بعد التشاور مع هيئة الشراء العام وعدد من الجهات الشارية** لتحديد الواقع الوطني والاحتياجات، وقد استند إلى المعايير الدوليّة، والنقاط المرجعيّة، وممارسات البلدان. من أجل ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر، لا بدّ من توفير الدعم لتنفيذ توصيات هذا الموجز.

مجموعة العمل 8: حشد الموارد

بناءً على الدور المناط به في الاستراتيجيّة الوطنيّة للشراء العام الي أقرها مجلس الوزراء في قراره رقم 14، تاريخ 2022/2/8 بصفته أمانة سرّ اللجنة الوزارية المكلفة متابعة تقدّم هذا الإصلاح، يعمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي على إرساء الحوار المستمر مع الجهات المانحة من خلال الاجتماعات التنسيقية الدورية.

يلخّص الجدول رقم 1 المساندة التقنية التي تمّ توفيرها والفجوة المستمرة في التمويل لدعم تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية .

لضمان تقدّم ونجاح الاصلاح، تبرز حاجة ماسّة للحفاظ على الجهود الوطنية وصونها. ولا شكّ أن العمل المنسّق والحوار الدائم مع الشركاء الدوليين والوطنيين هو أساس لاستدامة دعم هذا المسار.

الجدول 1: فجوة التمويل 2022-2024

			2023-2022 :					
الرقم	جانب العرض	الكلفة الكلية المقدرة (بالدولار الأمريكي)	الفجوة الكلية المتبقية (بالدولار الأمريكي)	البنائد الأعداد التقنية (بالدولار الأمريكي)	نظمة تعاون واتصالات تقنية (بالدولار الأمريكي)	ياه هيغمار (بالدولار الأمريكي)	لى (بالدولار الأمريكي)	فسحة ستونسبر الملاحقة (بالدولار الأمريكي)	فجوة تمويل (بالدولار الأمريكي)
1	ط وتعليم حكمة (طبابة ة رابعة تخطيط وتشريع) ،	165,000	61,480			1,272	25,000		77,248
2	ا وتدا ة سرعة وياة (طبابة جة ة رابعة تخطيط وتشريع) شمال ا وتدا ة سرعة الجنوبية (شغا طلاجي لا ، م ت) مبوطة و ، ا وتدا لافاتيا ة وملاح (إطفاء طخلاا ط ت) ، ا وتدا لسفر قطالية ع	450,000	31,800				85,800		332,400
3	اشا لادخطلية نمات (قلق ريح وتبا رنفتح)	200,000	19,080			8,480		12,000	160,440
4	تد لب ر يقها (طوتلاريتد ملب رطتخصص تقى ا وة فلار و تد لبة ر تد لب رن يعم)	1,150,000	130,590				92,350		927,060
وطل	ج و و ل ف ى	160,000					12,500	18,400	129,100
ل تك	ار لاو ل ى	1,800,000	8,480						1,791,520
ل ...	عي لة طخطا و إ رط ة أ د و ا ت)	150,000			10,600				139,400
8	ا ى لهيئة ا ل طرار م	600,000							600,000
ل ق	ا ى لهيئة ا ضالا عتقوا	300,000							300,000
10	ا ى للمشق و ل طى	600,000	67,416	31,800					500,784
طجمل	و ع	5,575,000	318,846	31,800	10,600	9,752	215,650	30,400	4,957,952

2. تحديات الإصلاح

1. قبول المجلس الدستوري الطعن المقدّم بقانون الموازنة رقم 10 الصادر في 15 تشرين الثاني 2022، إذ تمّ بموجب قرار المجلس الدستوري في 5 كانون الثاني 2023، الغاء المادة 119 من قانون الموازنة التي تضمنت تعديلات طفيفة على قانون الشراء العام رقم 2021/244 (المادة 46، المادة 101 (الفقرتان 1 و3) والمادة 60) والتي هدفت اساساً إلى تسهيل تنفيذ القانون من قبل الجهات الشارية، مع إيلاء اهتمام خاص بالبلديات الصغيرة .
2. تعتبر مقاومة التغيير ومقاومة تطبيق القانون واقعًا صعبًا يولّد بيئة غير مؤاتية للإصلاح. لوحظت هذه المخاطر لدى بعض المؤسسات العامة التي ما زالت تتجاهل تطبيق القانون ولم تستجب لطلبات المعهد بالانضمام إلى التدريب الإلزامي، ولا لتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم 22\2022، تاريخ 16 آب 2022.
3. تأخّر الدعوة لإطلاق عمليّة اختيار وتعيين أعضاء هيئة الشراء العام وهيئة الاعتراضات.
4. تعاني هيئة الشراء العام (وهي حاليّا تقتصر على رئيسها) من ضغط بعمل كبير حيث تردها طلبات الاستيضاح والاسئلة من الجهات الشارية كافة، وتقدّم الهيئة في كثير من الأحيان المشورة التقنية الفردية للمؤسسات. تفتقد الهيئة إلى موازنة تشغيلية وموارد بشرية وتقنية كافية للقيام بالمهام المناطة بها في هذا المجال.
5. يعاني المنسق الوطني للإصلاح، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، من شح في الموارد البشرية والتقنية والمالية لتنسيق هذا الإصلاح على المستوى الوطني.
6. يترافق ارتفاع الطلب على التدريب وطلب المساندة التقنية من قبل الجهات المعنية بتطبيق قانون الشراء العام، مع قدرات تشغيلية محدودة للاستجابة. لذلك، يُعدّ الاستثمار في منصّات التعلّم والاختبار عن بُعد بالإضافة إلى التعلّم الذاتي أمرًا بالغ الأهمية لضمان التدريب لعدد كافٍ من الموظفين المؤهلين للانضمام إلى لجان التلزيم والاستلام.
7. إنّ الفجوة الكبيرة في تمويل خطة العمل المقرّة ضمن "الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام" ومحدودية الدعم الذي يوفره المجتمع الدولي لتقدّم مجالات العمل الثمانية، يعيق تقدّم الإصلاح ويعرّض نتائجه لمخاطر عالية.

3. خلفية الإصلاح

دخل قانون الشراء العام 2021/244 حيّز التنفيذ في 29 تموز 2022. القانون 244 هو نتيجة عملية تشاورية وتشاركية قائمة على الأدلة والبيانات لإصلاح منظومة الشراء العام في لبنان، وبشكل خاص المسح الدولي MAPS الذي اثبت بالدلائل أنها منظومة متقادمة لا تتوافق مع المعايير الدولية، مما أدّى إلى خسائر اقتصادية قُدرت بمليارات الدولارات، وإلى تدهور في الخدمات العامة، والحدّ من المنافسة، وتفاقم الفساد وغياب المساءلة.

يشكل دخول القانون حيز التنفيذ علامة فارقة في إطار الإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية في مؤتمر سيدر (2018) وعبر بياناتها المتتالية منذ عام 2019. وما تطبيق القانون إلا تجديد لالتزام لبنان بمكافحة الفساد (الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإقرار مجموعة من التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد) **وبالاتفاق على مستوى الموظفين «staff-level agreement» بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي التي نصت على أن** *"تحديث إطار إدارة المالية العامة، وتنفيذ قانون الشراء الذي تمّ إقراره مؤخرًا ... سيزيدان من الشفافية وفعّاليّة الإنفاق"*.

القانون 244 هو ثمرة أربع سنوات من الالتزام الوطني والتقدّم رغم كل التحديات

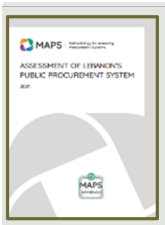

- ✓ **حزيران 2018**: المؤتمر الوطني الأول حول الشراء العام
- ✓ **2020-2019**: تقييم منظومة الشراء العام MAPS وصياغة قانون الشراء العام الجديد (تمّ إقرار القانون في 30 حزيران2021)
- ✓ **29 تموز 2021: صدور قانون الشراء العام 2021/244 في الجريدة الرسمية**
- ✓ **آذار 2022: حصول تقرير مسح MAPS على ختم الجودة من الأمانة العامة لـMAPS**
- ✓ **1 آب 2022: دخول قانون الشراء العام 2021/244 حيّز التنفيذ**
  - ✓ التحضير لاعتماد **الشراء العام المستدام**
  - ✓ أطر **محاسبة** حقيقية ومكافحة **الفساد**
  - ✓ **إطار للحوكمة** يتماشى مع الممارسات الجيدة (سيتمّ تشكيل هيئة ناظمة مستقلّة وهيئة مستقلة للاعتراضات)
- ✓ **20 أيار 2022**: إقرار مجلس الوزراء **الاستراتيجية الوطنيّة للإصلاح وخطة العمل التي تمّ اعدادها** بفضل فريق عمل متماسك ودعم تقني من الشركاء.
- ✓ إن الجهات المعنية في الدولة (القطاعات المدنية والعسكرية) **ملتزمة بهذا الإصلاح بحيث تشجع العاملين لديها على التدريب** والاعداد لتنفيذ أحكام القانون.
- ✓ تناصر منظّمات المجتمع المدني اللبنانية ومؤسسات القطاع الخاص هذا الإصلاح، وتعمل من خلال مجموعات ضغط من أجل تحقيق المساءلة والشفافية والمنافسة العادلة.
- ✓ تواكب مجموعة من الخبراء – المدرّبين الوطنيين العمل بقانون الشراء العام من خلال مساهمتهم في **8 مجموعات عمل ويبدون جهوزيتهم للعمل في إطار وحدة مساندة Helpdesk.**
- ✓ يحظى هذا الإصلاح **بدعم عدد من صنّاع القرار والنواب.**

[i] للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع السيدة بسمة عبد الخالق عبر البريد الإلكتروني: babdulkhalek@iof.gov.lb